S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/135
17 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

## تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

### أولا - مقدمـــة

١ - في مشاورات غير رسمية أجريت في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، استعرض مجلس الأمن الحالة في الصومال عقب إحاطة بالمعلومات قامت بها الأمانة العامة وعلى ضوء الوثيقة التي أحالها اليه وزير خارجية اثيوبيا (S/1997/17 المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وتضمنت تلك الوثيقة، فيما تضمنت، إعلان تعهدات والتزامات فضلا عن إعلان رسمي اعتمدهما في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ اجتماع استشاري رفيع المستوى للحركات السياسية الصومالية عقد في سوديري، إثيوبيا، بناء على مبادرة من حكومة اثيوبيا.

٢ - ورحب أعضاء مجلس الأمن بإعلان سوديري بوصفه خطوة ايجابية، وأعربوا عن أملهم في أن تنضم الفصائل الصومالية التي لم تحضر الاجتماع إلى عملية السلام قريبا. ولاحظوا مع التقدير الجهود الرامية إلى إحلال السلام التي تبذلها حكومة اثيوبيا والتي بذلتها من قبل حكومة كينيا. وأملا في تقديم المساعدة لهذه الجهود الإقليمية، طلب المجلس إلى الأمين العام التشاور مع بلدان المنطقة وتقديم تقرير يتضمن توصيات عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، في حدود ولايتها دعما للجهود الإقليمية المبذولة من أجل إحلال السلام.

٣ - وهذا التقرير مقدم تلبية لهذا الطلب، ويتناول التطورات التي حدثت منذ آخر تقرير قدمه سلفي عن الحالة في الصومال في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/42).

### ثانيا - التطورات السياسية

٤ - واصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، منذ ذلك التقرير، متابعة التطورات السياسية في الصومال وشجع الزعماء الصوماليين، في كل مناسبة، على السعي إلى تسوية نزاعاتهم عن طريق المفاوضات. واجتمع موظفوه مع جميع الزعماء السياسيين الصوماليين، بمن فيهم السادة حسين عيديد وعثمان أتو وعلى مهدي محمد وممثلين للسيد محمد ابراهيم إيغال. وقد تحسنت العلاقات بين الأمم المتحدة والمجموعة التي كان يقودها في السابق الجنرال عيديد ويقودها الآن السيد حسين عيديد. كما واصل المكتب تقاسم المعلومات والتشاور مع ممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات والوكالات التي مقرها

نيروبي. ويتشاور الزعماء الصوماليون والبلدان المانحة والبلدان المجاورة والدول الأعضاء الأخرى المهتمة بالأمر مع المكتب السياسي، أو تطلب مساعدته في مناسبات مختلفة.

## ألف - الحالة في الصومال

### ١ - مقديشيو

٥ - في شمال مقديشيو، انتخب السيد علي مهدي محمد في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٦ رئيسا للمؤتمر الصومالي المتحد/تحالف الانقاذ الصومالي، الذي قاعدته مودولود، إحدى بطون عشيرة هاويي. وقبل انتخابه تعرضت وحدة بطن العشيرة هذه للابتلاء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عندما أعلنت مجموعة خصم عن إنشاء المؤتمر الصومالي المتحد/شمال مقديشيو وادعت تمثيلها لمودولود. وهذا التطور وما تلاه من صراع على السلطة بين السيد علي مهدي محمد ومحكمة الشريعة الإسلامية زاد من زعزعة السلام في شمال مقديشو.

٦ - في جنوب مقديشو، أفضى التوتر الذي كان يتصاعد بين قوات الجنرال الراحل عيديد وقوات السيد عثمان أتو إلى تبادلات لإطلاق النار في منتصف آذار/مارس ١٩٩٦ بهدف السيطرة على ميناء ميركا. والقتال، الذي هدأت حدته في ميركا نفسها بعد تدخل الشيوخ، استمر في مقديشيو في نيسان/أبريل وأودى بأرواح كثيرين. وسيطر السيد عثمان أتو على مجمع عمليتي الأمم المتحدة السابقتين في الصومال في مقديشو. ودخل أيضا في تحالف مع السيد موسى سودي "يالاهو"، وهو أحد أنصار السيد علي مهدي محمد من بطن العشيرة مودولود في جنوب مقديشو. وهاجمت ميليشيا السيد علي مهدي محمد مقاطعة هوريوا في شمال مقديشيو التي تقطنها بطن العشيرة هابر - غدير. ودار هناك أيضا قتال عنيف للسيطرة على مطار باليدوغلي الذي يقع على بعد حوالي ٦٠ ميلا جنوب غرب مقديشيو والذي كانت تسيطر عليه الميليشيا الموالية للجنرال عيديد منذ رحيل عملية الأمم المتحدة في الصومال. وعلى الرغم من أن القوات المشتركة التابعة للسيد علي مهدي محمد والسيد عثمان أتو وبطن عشيرة أخرى قد آلت إليها لفترة قصيرة السيطرة على المطار، إلا أن قوات الجنرال عيديد نجحت في استعادة السيطرة عليه. وحاول الشيوخ الوساطة لإنهاء الصراع ولكنهم لم يوفقوا.

٧ - وفي ١ آب/أغسطس ١٩٩٦، توفى الجنرال عيديد متأثرا بالجراح التي أصيب بها خلال القتال الذي دار في المدينة. وبعد دفنه مباشرة، دعا السيد علي مهدي محمد إلى وقف، إطلاق النار وطلب من أنصار الجنرال عيديد التخلي عن دعواهم بأنهم شكلوا "حكومة". كذلك اقترح أن يكون السلام والوحدة والمصالحة الوطنية شروطا أساسية لإقامة حكومة صومالية جديدة، ودعا إلى تقديم مساعدات إنسانية دولية والى تحقيق المصالحة الوطنية. كما أعلن السيد عثمان أتو وقف إطلاق النار وطلب من مناصري الجنرال عيديد عدم تعيين خلف له. ورحب العقيد عبد الحي يوسف من جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية بإعلان السيدين علي مهدي محمد وعثمان أتو وقف إطلاق النار من جانب واحد، ودعا أنصار الجنرال عيديد إلى وقف القتال. ومع ذلك، فقد رفض زعماء جماعة عيديد هذه النداءات وأعلنوا أنهم سيواصلون سياسات

"حكومة" الجنرال الراحل. وفيما بعد، انتخب السيد حسين عيديد، ابن الجنرال عيديد، خلفا لأبيه وتعهد بمواصلة سياسة أبيه بصفته "رئيسا" للصومال.

٨ - وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، اجتمع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعض ممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات في نيروبي للتشاور بشأن هذه التطورات. وخلصوا إلى أن الأوضاع ما زالت غير مواتية للقيام بمبادرة رئيسية أو لإيفاد بعثة رسمية إلى الصومال من جانب المجتمع الدولي. واتفقوا على أن تقوم الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن الأمم المتحدة، بتقييم الوضع الناشئ أولا.

٩ - وفي ١٠ آب/أغسطس، وبعد مناوشات جرت في ٦ و ٧ آب/أغسطس في المدينة وعلى "الخط الأخضر" الفاصل بين شمال وجنوب مقديشو، نشب قتال واسع النطاق واستمر بصورة متقطعة إلى أن نجح الرئيس دانييل آراب موي رئيس كينيا في تشرين الأول/أكتوبر في ترتيب اجتماع بين الزعماء الرئيسيين الذين يتخذون من مقديشيو قاعدة لهم. وظلت الحالة بعد ذلك هادئة حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر عندما استؤنف القتال على نطاق واسع في منطقة المدينة. ووفقا لما ذكرته لجنة الصليب الأحمر الدولية، قتل نحو ٣٠٠ شخص وجرح ما يزيد عن ١ ٠٠٠ في الفترة بين ذلك التاريخ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر. واستمر القتال متقطعا منذ ذلك الحين.

٢ - منطقتا باي وباكول

١٠ - في منطقتي باي وباكول، كان الجنرال عيديد قد استولى على هودور في ١٧ كانون الثاني/يناير، بالإضافة إلى بيدوا، واحتفظت قواته بسيطرتها على هاتين المدينتين بالرغم من الهجمات المتكررة من جانب جيش المقاومة "الراهانويين"، وهو من المليشيات المحلية.

٣ - منطقة وادي جوبا

١١ - في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، التحمت قوات هابر - غيدير وقوات دارود في قتال كبير في منطقة وادي جوبا أسفر عن كثير من القتلى والجرحى. غير أنه منذ ذلك الحين يسود كيسمايو والوادي هدوء نسبي باستثناء بعض حوادث التعبير عن العداء بين الحين والحين بين العشائر المحلية، وبعض الآثار غير المباشرة للصراع في مقديشو.

٤ - منطقة غيدو

١٢ - كانت منطقة غيدو هادئة نسبيا حتى أحداث ٨ و ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، عندما عبرت القوات الإثيوبية الحدود إلى الصومال. وقد احتج نائب رئيس الجبهة الوطنية الصومالية على هذا العمل الإثيوبي. وأعلنت حكومة إثيوبيا أنها دخلت إقليم الصومال من أجل عملية محدودة هي القيام بمطاردة حثيثة لـ "جماعة متعددة الجنسيات من المتطرفين الأصوليين تمارس منذ فترة أنشطة ارهابية على طول الحدود الإثيوبية - الصومالية وفي مناطق أخرى داخل إثيوبيا".

٥ - منطقتا حيران وشابيلي الوسطى

١٣ - ما زالت منطقتا حيران وشابيلي الوسطى تتمتعان بهدوء نسبي على الرغم من حالات اللصوصية التي تذكرها التقارير. ويجري تنشيط المحكمة الشرعية الإسلامية في منطقة شابيلي الوسطى.

٦ - الشمال الشرقي

١٤ - ما زال الهدوء يسود الشمال الشرقي من غالكايو إلى بوساسو شاملا مناطق باري ونوغال ومودوغ. وقد أعلن إنشاء برلمان إقليمي يتألف من ٥١ عضوا ومجلس لمنطقة باري في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ووافق البرلمان على تعيين محافظ ونائبي محافظ كرؤساء إداريين للمنطقة. وتعمل هذه المناطق الثلاث، وأكبرها باري على إقامة إدارة واحدة كتدبير مؤقت ريثما يتم تشكيل حكومة وطنية.

٧ - الشمال الغربي

١٥ - يسود الشمال الغربي للصومال هدوء نسبي على الرغم من وقوع قتال متقطع بين قوات السيد إيغال وخصومه. وقد كانت سيطرته تلقى مقاومة نشطة من عشيرة غيرهاجس منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ حتى أواخر آذار/مارس ١٩٩٦. ومع ذلك فقد أفضت الجهود السياسية التي بذلها السيد إيغال إلى استسلام بعض ميليشيات غيرهاجس وإندماجهم في "الجيش" التابع له. ويعمل السيد إيغال نفسه حاليا بصفة مؤقتة، بينما يقوم مجلس الشيوخ (غورتي) بمداولات بشأن ترتيبات حكم المنطقة وبشأن من ينبغي أن يخلفه. وقد أفادت التقارير بمقاطعة بعض قوات المعارضة لمداولات المجلس.

باء - جهود صنع السلام

١٦ - في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦، عقد السيد علي مهدي محمد اجتماعا لتحالف الإنقاذ الصومالي في مقديشيو لتناول قضية المصالحة الوطنية. واتفق المشاركون على عقد اجتماع للمصالحة يدعى إليه جميع الصوماليين، بمن فيهم اللواء عيديد والسيد إيغال، وعلى توحيد القوى لمحاربة كل أولئك الذين يعتقد هؤلاء المشاركون أنهم يحبطون الجهود الرامية إلى إحلال السلام. وفي الفترة من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، التقى المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي الذي يرأسه السيد عثمان أتو وأربع فصائل أخرى في نيروبي، واقترحت بعض الخطوات العامة لإقامة حكومة في الصومال. ودعا المشاركون في كلا الاجتماعين المجتمع الدولي إلى المساعدة في عملية المصالحة في الصومال ودعم قرار أغلبية الصوماليين حين انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية.

١٧ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، اجتمع سلفي مع الزعماء الصوماليين في نيروبي بناء على طلبهم، وكان الفريق الذي يرأسه اللواء عيديد غائبا. وقد أخبرهم الأمين العام بأنه سيواصل البحث عن تسوية سلمية للأزمة الصومالية بالتعاون مع الجهود الإقليمية التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرهما. ودعا الزعماء الصوماليين إلى اقتراح أفكار جديدة بشأن طريقة معالجة مشاكلهم. وقدم الزعماء الصوماليون الشكر له للمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة على مدى السنوات السابقة وذكروا أنهم كانوا يعملون في سبيل الوصول إلى مصالحة وطنية. ودعوا إلى مواصلة المساعدة التي يقدمها المجتمع

الدولي، ولا سيما منظمة الوحدة الافريقية، والهيئة الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

١٨ - وعقب المناقشة العامة التي أجراها مجلس الأمن بشأن الصومال في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، حظيت بالتأييد فكرة إرسال بعثة مشتركة لتقصي الحقائق تتألف من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وعليه قام الأمين العام بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الذي أبدى موافقته على ذلك. إلا أن الأمينين العامين انتهيا إلى رأي مفاده أن التطورات في الصومال لا تساعد على القيام ببعثة ناجحة في ذلك الوقت؛ وهو رأي أيده من بعد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في ياوندي في حزيران/يونيه.

١٩ - وقد كانت المنظمات الدولية الأخرى نشيطة في دعمها لمصالحة وطنية في الصومال. فقد قام الاتحاد الأوروبي، من خلال وحدة الصومال في اللجنة الأوروبية، برعاية مشاورتين بين أعضاء المجتمع المدني الصومالي بشأن هياكل سياسية لامركزية في الصومال.

٢٠ - وفي منتصف آب/أغسطس ١٩٩٦، دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية الزعماء الصوماليين إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية وكانت جامعة الدول العربية راغبة في تمويله. وقد تجسد هذا العرض في شكل ملموس في أوائل أيلول/سبتمبر حين دعا رئيس اليمن السادة علي مهدي محمد وعثمان أتو وحسين عيديد إلى صنعاء لإجراء مشاورات. ورفض السيد حسين عيديد الدعوة فيما قبلها السيدان علي مهدي محمد وعثمان أتو، وذكر أنهم توصلوا إلى اتفاق بشأن الأسلوب والمكان والموعد للقيام بجهد من أجل تحقيق المصالحة. غير أنه قبل أن يكون في الإمكان توسيع نطاق الحوار، قام زعماء لفصائل أخرى، ولا سيما من عشائر الدارود، ممن شعروا أن اجتماع صنعاء لم يأبه بهم فيما يبدو، بوصف نتائج الحوار بأنه "اتفاق بين عشيرة "الهاويي" وأعلنوا أنهم لن يكونوا جزءا من الحوار ما لم يقم السيدان علي مهدي محمد وعثمان أتو بالالتزام بعقد اجتماع تحضيري في الشمال الشرقي قبل عقد أي اجتماع للمصالحة على نطاق البلد كله.

٢١ - وفي الفترة من ٩ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، نجح الرئيس موي في أن يجمع بين السادة حسين عيديد وعثمان أتو وعلي مهدي محمد في نيروبي. وفي بيان صدر في نهاية هذا الاجتماع (انظر المرفق الأول)، طلب هؤلاء الزعماء من الرئيس موي مواصلة جهود الوساطة التي يقوم بها واتفقوا على وقف الأعمال القتالية في أرجاء البلد كافة. ودعوا أيضا المجتمع الدولي إلى مساعدة الصومال في تحقيق السلام وإعادة البناء والتنمية.

٢٢ - وشهد اجتماع نيروبي أول مشاركة لفصيلة عيديد في لقاء مع فصيلة علي مهدي محمد منذ صدور إعلان نيروبي في آذار/مارس ١٩٩٤ الذي قامت الأمم المتحدة بدور الوساطة فيه. وكان أيضا هو المرة الأولى التي يجتمع فيها الشمل بين فصيلة عيديد وفصيلة عثمان أتو منذ أن انشق الأخير عن اللواء عيديد في أوائل عام ١٩٩٥.

٢٣ - وكان من المسلم به منذ زمن طويل أن النزاعات داخل البطون (ولا سيما مودولود وهبر غيدير وهوادل وموروسادي) التي تنحدر من عشيرة الـ "هاويي"، التي ينتسب إليها كل من السيد علي مهدي محمد والسيد حسين عيديد والسيد عثمان أتو، إنما تشكل عقبة أمام المصالحة الوطنية وتسوية النزاع في مقديشيو. وأنه إذا أمكن تحقيق المصالحة بين زعماء الـ "هاويي" فإن الفرص قد تتحسن كثيرا لإعادة فتح ميناء ومطار مقديشيو ولتحقيق مصالحة وطنية ولإنشاء حكومة عريضة القاعدة.

٢٤ - وقد تأثر تنفيذ بيان نيروبي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ سلبا بإحجام السيد حسين عيديد عن تسوية خلافاته مع السيد عثمان أتو، الذي يقال إن السيد حسين عيديد يعتبره مسؤولا عن مقتل اللواء عيديد والذي طلب منه حسين عيديد استعادة جيب في جنوب مقديشيو. ولم يحرز تقدم يذكر في هذا الصدد على الرغم من جهود الوساطة التي قام بها اللواء جلال، وهو شخص يحترمه كل المعنيين ويعتبرونه حياديا.

٢٥ - وفي النصف الأخير من تشرين الأول/أكتوبر، استطاعت اثيوبيا، التي كانت كل من منظمة الوحدة الافريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قد فوضتها بالمساعدة في البحث عن السلام في الصومال، أن تنجح في الجمع بين ٢٧ زعيما صوماليا يمثلون ٢٦ من الفصائل السياسية، في أديس أبابا ومن بعد في سوديري وهو ميناء مجاور. وأسفر هذا الاجتماع، المعقود في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عن اعتماد الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى للحركات السياسية الصومالية إعلان بالتعهدات والالتزامات الوطنية وإعلان رسمي. ووقع على كلا الإعلانين جميع الزعماء الصوماليين الـ ٢٧، إلا أن السيد حسين عيديد والسيد إيغال لم يشاركا في هذا الاجتماع.

٢٦ - وأنشأ إعلانا سوديري مجلسا للإنقاذ الوطني يتألف من ٤١ عضوا اختيروا من الفصائل الـ ٢٦ الممثلة في الاجتماع. وضم مجلس الإنقاذ الوطني أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية الـ ١١ وأعضاء الرئاسة المشتركة الخمس للعمل باسم المجلس. وشمل الإعلانان أيضا اتفاقا بشأن عقد مؤتمر مصالحة وطنية في بوساسو في وقت لاحق. ويتعين على مجلس الانقاذ الوطني، في ذات الوقت، أن يعد لإقامة سلطة مركزية انتقالية أو حكومة مركزية مؤقتة، ويتعين أن يقرر مؤتمر المصالحة الوطنية الميثاق الوطني الانتقالي الذي سيعده أيضا المجلس، والذي سيعقبه مؤتمر وطني ختامي يمثل فيه المجتمع الدولي. وأعلن الزعماء الصوماليون في الإعلان أنهم على استعداد الآن لإعطاء مصلحة الوطن الأولوية على المطامح الشخصية. ودعوا المجتمع الدولي كذلك إلى مساعدة الصومال.

٢٧ - بيد أن السيد حسين عيديد رفض نتائج اجتماع سوديري. فبعد أن أشار إلى هجوم اثيوبيا على الصومال وإلى ما يزعم من أن اثيوبيا تمد بعض الفصائل المعارضة بالأسلحة، وهي تهم ترفضها اثيوبيا على أنها لا أساس لها من الصحة، ادعى أن اثيوبيا غير مؤهلة للقيام بدور الوسيط من أجل إحلال السلام بين الصوماليين. وأوضح أيضا أن إعلان نيروبي الصادر في آذار/مارس ١٩٩٤ ينص على أن جميع الاتفاقات في المستقبل ينبغي التوصل إليها داخل الصومال وأعرب عن شكه في شرعية بعض الفصائل/الحركات

التي شاركت في اجتماع سوديري، مدعيا أن معظم الفصائل الصومالية "الحقة" التي اجتمعت في مقديشيو في حزيران/يونيه ١٩٩٥، قد أقامت "حكومة" ترحب بانضمام جميع الفصائل إليها.

٢٨ - ومنذ اعتماد إعلاني سوديري، قامت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعتمدة في الصومال والتي تتخذ مقرا لها في نيروبي بصورة مؤقتة (وهذه هي حال أغلبها)، بعقد ثلاثة اجتماعات، اضطلع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بدور ميسر لها، من أجل تقييم الإعلانين. واعتبرته تطورا هاما وأعربت عن الأمل في إمكان إقناع السيدين عيديد وإيغال بالانضمام إلى هذه العملية. وفي أحد هذه الاجتماعات، أحيط المشاركون علما بجهد قام به مبعوث إيطاليا الخاص إلى الصومال السفير غويسيب كاسيني، الذي رتب بنجاح لعقد اجتماع في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بين السيدين علي مهدي محمد وحسين عيديد على "الخط الأخضر" في مقديشيو، وهو أول اجتماع يعقد بين زعيمي فئتي ال "هاويي" داخل الصومال منذ عام ١٩٩٢. وتم الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة تتولى النظر في رفع الحواجز عن الطرق و "الخط الأخضر" وإنشاء قوة شرطة بلدية مشتركة. ورشحت كل الأطراف في إعلان نيروبي ممثلين عنها في هذه اللجنة، لكن اللجنة لم تتمكن من الاجتماع لأن السيد حسين عيديد لم يوافق على مشاركة ممثلين عن السيد عثمان أتو، على نحو ما طالب به السيد علي مهدي محمد.

## ثالثا - تقديم مساعدة الأمم المتحدة الإنسانية من أجل الإغاثة والتعمير في الصومال

٢٩ - مابرحت وكالات الأمم المتحدة تعمل على مواصلة رصد الحالة في شتى أنحاء الصومال، وتكييف المساعدات المقدمة لكي تلبي الاحتياجات المختلفة اختلافا ملحوظا، فضلا عن بيئات التشغيل في كل منطقة. وينطوي الوضع السياسي والاقتصادي في الصومال على ثلاثة اتجاهات ومشاكل إقليمية. فهناك مناطق تمر بأزمة، وهي واقعة في دوامة تتمثل في سلطة سياسية منهارة ومتنازع عليها، وفي النزاعات المتفرقة، وفي اقتصاد يقوم على النهب وتشريد السكان، وكل هذا يخلق ظروفا مواتية لتجدد الأزمة الإنسانية. وعلى النقيض من ذلك، ففي المناطق التي يحدث فيها الإنعاش، ينتعش النشاط الاقتصادي وتبزغ أشكال سياسية وليدة في المناطق أو فيما بينها، فتوفر بذلك لمجتمعاتها هامشا من الاستقرار والأمن والخدمات الأساسية والإدارة. وفي خارج المناطق التي تجتاز الأزمة أو تشهد انتعاشا، هناك مناطق أخرى تمر بمرحلة انتقال. وهذه المناطق التي تشكل معظم الصومال، تشهد قدرا من الأمن من حيث شؤون الحكم، والاستقرار والنشاط الاقتصادي، إلا أنها لا تزال عرضة للنكسات إلى حد كبير ما لم تحصل على المساعدة. وبالإضافة إلى المحافظة قدر الإمكان على فعالية الاستجابات في مناطق الأزمات، وزيادة القدرات المحلية على درء الأزمات، في مناطق الإنعاش، ترى وكالات الأمم المتحدة أن الاضطلاع بالحد الأدنى من أنشطة التعمير في المناطق التي تمر بمرحلة انتقال، سوف تتيح لهذه المناطق فرصة أفضل للتحرك بصورة دائمة صوب الإنعاش. وتتطلب الظروف الموجودة في هذه المناطق الثلاث نهجا مرنا من جانب جميع القائمين بالأنشطة، فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ المساعدة الدولية. ولذا، فلا يزال لوكالات الأمم المتحدة وجود هناك من خلال تقديم الإغاثة الإنسانية، وإذا أمكن، من خلال برامج التعمير والإنعاش، التي تعمل في حدود ولاية

كل منها بمساعدة من جانب المجتمع المحلي الصومالي، مما يبين بوضوح أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بالسلام والإغاثة والتعمير في الصومال.

٣٠ - ولم تحدث في عام ١٩٩٦ أزمة إنسانية رئيسية إلا أن الحياة اليومية للشخص الصومالي العادي ظلت شاقة جـــدا، ولا سيما في النصف الجنوبي من البلد. وقد اقترن ضعف المحصول بسبب نقص الأمطار أو حدوث الفيضانات في بعض المناطق، بانخفاض القدرة الشرائية الذي يعزى إلى البطالة وارتفاع الأسعار، مما أدى إلى زيادة القيود على الآليات التقليدية لمواجهة المشاكل، لدى أكثر الفئات ضعفا. وقد أدت صعوبة الوصول إلى كثير من هذه المناطق بسبب القيود الأمنية والسوقية إلى قيام وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بمزيد من العمليات ذات الطابع المشترك، مستهدفة في ذلك جيوبا ضعيفة محددة في جنوبي الصومال. وفي الوقت ذاته، حققت بعض المناطق في شمال الصومال منجزات كبيرة في بناء وتعزيز هياكل شؤون الإدارة المحلية. وقد اشتركت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في العمل مع هذه السلطات والمجتمعات المحلية من أجل تعزيز قدرتها في مجال الخدمات الاجتماعية، والهياكل الأساسية الثانوية، وفي بعض الحالات، في جباية الإيرادات والإدارة.

٣١ - وطوال العام السابق، كان هناك عدد من الحوادث التي قتل فيها أو جرح أفراد تابعون للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، أو تعرضوا للتهديد أو الاختطاف أو الابتزاز. ومابرح لانعدام الأمن اللازم لعمليات الإغاثة والتعمير أيضا آثار سلبية على المجتمعات المحلية ولا يزال هو العائق الرئيسي إزاء توصيل المساعدات إلى السكان المحتاجين في الصومال. ويندرج البلد برمته تحت مرحلتي الأمم المتحدة الأمنيتين الرابعة والخامسة. وعندما تنفذ المرحلة الأمنية الخامسة، ستكون العمليات الوحيدة التي تتم هي المتصلة بحالات الطوارئ أو الإغاثة الإنسانية أو المسائل الأمنية. ولدى تنفيذ المرحلة الخامسة، يُطلب إلى الموظفين المعينين دوليا المغادرة. فقد تستأنف الأعمال العسكرية في بعض المناطق، ولا سيما في الجنوب، إذا لم تتحقق التوقعات المتعلقة بالمصالحة المحلية أو التقاسم العادل للسلطة. وقد أدى النشاط العسكري في إحدى المراحل إلى وقف عمليات الإغاثة والإنعاش، في المناطق الجنوبية الغربية في غيدو، وأجزاء من وسط جوبا. ورغم وجود هياكل إقليمية للشرطة، بيد أنها ضعيفة للغاية، ولا تزال الألغام الأرضية تشكل تهديدا للحياة اليومية ولعمليات الأمم المتحدة في المجالات الإنسانية وفي مجال التعمير.

٣٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أدى عدم التوصل إلى تسوية سلمية إلى انتهاكات تدعو إلى القلق، للقانون الانساني ولحقوق الانسان. فقد استمر بصورة عشوائية استخدام القوة وتقتيل المدنيين، وأغلبهم من غير المقاتلين، وذلك في مقديشيو بصورة رئيسية. وتفيد التقارير بحدوث حالات اعدام بإجراءات موجزة في البلد. ويزيد هذا من تضخم أعداد الأشخاص المشردين داخليا. ولا تزال ممارسة ارتهان الأشخاص أو اختطافهم شائعة. ويسعى كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، المعين عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/٥٧، إلى إعداد برنامج مناسب لتقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان من أجل الصومال. وهما يأملان أيضا

في دمج بُعد حقوق الإنسان ضمن جهود الإصلاح والتعمير، ووضع خبرات وخدمات الخبير، فضلا عن المفوض السامي ومركز حقوق الانسان، تحت تصرف الشعب الصومالي.

٣٣ - إن الأحوال الإنسانية في الصومال جـُل في عام ١٩٩٦ في معظمه، لم تشهد تحسنا ولا تفاقما ملموسا. بيد أن الذي تحسـَّن هو قدرة إنجاز وكالات الأمم المتحدة وشريكاتها من المنظمات غير الحكومية. ففي شمال الصومال، احترمت المجتمعات المحلية الشرط الذي وضعته وكالات الأمم المتحدة ومفاده أن ما تقدمه من دعم نشط وإيجابي ضروري لتحقيق بعض الأهداف الانسانية والتعميرية. وقامت هذه المجتمعات بتخصيص مواردها، وكفلت تمكين وكالات الأمم المتحدة من الاضطلاع بأنشطتها في ظل الأمن والسلامة. وفي كثير من المناطق بشمال الصومال، استـُخدمت المؤسسات الناشئة أساسا لجهود الإصلاح والتعمير. وقد توصل قادة وأعضاء المجتمع المحلي بصورة جماعية إلى قرار بالبدء في مهمة ضخمة وهي إعادة بناء مجتمعاتهم.

٣٤ - وفي الوقت ذاته، ظلت الحالة الإنسانية في النصف الجنوبي من الصومال هشة للغاية. ويعزى هذا بصورة رئيسية إلى استمرار إغلاق ميناء ومطار مقديشيو. ولا يزال بقاء جزء مهم من السكان ولا سيما المشردين داخليا، والنساء والأطفال وغيرهم من الفئات المستضعفة والمحرومة، متوقفا على تقديم المساعدة الغوثية. ولم تتدهور الحالة التغذوية العامة على نحو ملموس في عام ١٩٩٦، بفضل التزام كثير من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. إلا أن عدد حالات دخول مراكز التغذية العلاجية لم ينخفض بل زاد في بعض الحالات. وفي جنوب الصومال تواصل وكالات الأمم المتحدة تكييف أنشطتها وفقا للأوضاع والأولويات المحلية، مستفيدة من التجارب السابقة. ومع أن القيود المتعلقة بالتمويل والأحوال الأمنية أثرت تأثيرا سلبيا على كثير من البرامج، إلا أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، لا تزال تركز على إمدادات الأغذية، وعلى تقديم المساعدة في مجال الخدمات الصحية، وإمدادات المياه، والمرافق الصحية، والتعليم. ويواصل ٢٥ من مراكز التغذية التكميلية والعلاجية التي تديرها اليونيسيف ومنظمة "العمل ضد الجوع" في مقديشيو تقديم الدعم يوميا إلى ١٢ ٠٠٠ طفل في المتوسط، وإلى غيرهم من الأفراد المستضعفين.

٣٥ - وتتأثر حالة الأمن الغذائي بالزيادات المتقلبة في الأسعار، وانخفاض المعروض من الأغذية في الأسواق المحلية، وتدهور القوة الشرائية لعامة السكان، وانعدام الأمن بصورة مستمرة. ويوجد أحد هذه العوامل أو مجموعة منها في كثير من الجيوب في جنوبي الصومال، وتتفاقم الحالة في هذه المناطق بسبب ضعف المحاصيل. والمتوقع أن يتدهور الأمن الغذائي للأسر المعيشية لمعظم فئات السكان المستضعفة في عديد من المناطق في جنوب الصومال، في الربع الأول من عام ١٩٩٧ وخاصة نتيجة لشحة الأمطار، وبسبب الفيضانات، وفي بعض الحالات بسبب انعدام الأمن. ولا يتوقع حدوث تحسن حقيقي في الأمن الغذائي حتى يحين الموسم المقبل لحصاد محصول السرغم (تموز/يوليه إلى آب/أغسطس). وفي ضوء عدم الاستقرار السياسي وما يتصل به من انعدام الأمن، يبقى من المهم معرفة إلى أي مدى يمكن للسكان المتضررين أن يظلوا معتمدين على الآليات التقليدية لمواجهة المشاكل. ولا تعلم وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير

الحكومية على وجه التأكيد حتى متى أو إلى أي مدى يمكنهم تجنب حدوث كارثة تغذوية، إذا لم يكن موسم الأمطار أو موسم حصاد السرغم المقبلان مواتيين.

٣٦ - وفي عام ١٩٩٦، كان هناك المزيد من الاستجابات الصومالية لحالات الطوارئ المحلية، مثل تشكيل أفرقة عمل محلية للجفاف في الشمال الشرقي والشمال الغربي والتي عملت مع المجتمع الدولي لتنفيذ خطط العمل. وفي مقديشو، تولت السلطة الصحية المحلية تنسيق حملة واسعة النطاق للتحصين ضد الحصبة بدعم من اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية في المنطقة. وشارك أيضا كل من السلطات المحلية، وأفراد المجتمعات المحلية، والمسنون والجماعات الدينية بنشاط في أفرقة العمل المحلية للوقاية من الكوليرا بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ونظرا لاعتبار الكوليرا الآن مرضا وبائيا في الصومال، فإن الوكالات قد تعلمت من أربع سنوات من التجربة وقامت بوضع خطط محددة للوقاية والمكافحة مع المجتمعات المحلية لكفالة تطهير المياه بالكلور ومنع انتشار المرض من خلال حملات التعبئة الاجتماعية بواسطة البرامج الإذاعية على نطاق البلد، ولوحات الإعلانات المحلية، والنشرات الإعلانية والرسائل المقدمة من خلال الزعماء الدينيين.

٣٧ - وأوقفت الاستجابة المشتركة السريعة في وادي جوبا خلال حزيران/يونيه ١٩٩٦ انتقال السكان من الوادي في اتجاه الحدود الكينية. واستهدفت المساعدة القرى التي فر منها السكان لتلافي المزيد من تنقُّل السكان، وجرى الاتفاق بين وكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة على خطة للمساعدة لأجل أطول. وفي وقت لاحق، اضطلعت وكالات الأمم المتحدة بعملية مشتركة لتسهيل العودة الطوعية لـ ٩٢٠ أسرة مشردة داخليا من كيسمايو إلى محافظة جمام بوادي جوبا. وفي خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦، تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا تيسير إعادة نحو ٢٠٠ ١ شخص إلى منطقة غالكايو. ويجري حاليا تنفيذ خطط لإعادة توطين الأسر من اليمن و ٠٠٠ ١٠ لاجئ من إثيوبيا. وتقدم السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المساعدة إلى المفوضية لتنفيذ المشاريع في مناطق العودة.

٣٨ - وتواصل استراتيجية الأمم المتحدة لجهود الإنعاش وإعادة البناء في الصومال التركيز إلى حد كبير على تنفيذ الأنشطة المجتمعية المستدامة لدعم الآليات المحلية التي تعمل على تعزيز الاكتفاء الذاتي. ومهدت لهذا الأنشطة، لا سيما في الشمال الغربي، الطريق للمجتمع الدولي لكي يبدأ العمل في تعزيز جودة الحكم على مختلف المستويات والترويج له. وعملت وكالات الأمم المتحدة مع السلطات المحلية القائمة لاستكمال الأهداف الواقعية للإنعاش. وقُدمت المساعدة إلى المناطق الزراعية، مثل جُوهر في منطقة شابيل الوسطى، حيث ساعدت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على إصلاح قنوات الري الحيوية، وتحسين إنتاج الأرز من خلال التدريب وقدمت الدعم إلى المزارعين المحليين من خلال الائتمان الزراعي وقدمت الائتمان إلى الحدادين من أجل الإنتاج المحلي للأدوات الزراعية. ويواصل برنامج الإنعاش الزراعي للصومال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة المجتمعية المتعددة القطاعات. وعزز أيضا نجاح وكالات الأمم المتحدة والدعم الثنائي في إصلاح مطارات الصومال وموانئها والتدابير المستدامة لجمع الإيرادات والإدارة القابلة للمساءلة والشفافة - وهي عنصر أساسي لجودة الحكم.

٣٩ - وبالرغم من هذا التقدم المحرز، فإن استجابة المجتمع الدولي لنداءات الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة إلى الصومال قد هبطت بصورة كبيرة، إلى الحد الذي وصل به المبلغ الإجمالي المقدم كمساهمة إلى أقل مما هو مطلوب. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، خلصت بعثة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى أن عمليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قابلة للبقاء وينبغي أن تستمر في الصومال في ظل استراتيجية منسقة محسنة وإطار فعال من حيث التكاليف. واستحدثت وكالات الأمم المتحدة التي تعمل بميزانيات مخفضة (وحتى برامج مختصرة) أساليب جديدة للعمل. ومع وضع الاحتياجات الكلية للبلد في الاعتبار، والموارد الأساسية المتوقعة لوكالات الأمم المتحدة، وبيئة العمل الفريدة، فإن الأمم المتحدة بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية قضت النصف الأخير من عام ١٩٩٦ في وضع استراتيجية مشتركة للمساعدة المتسمة بالكفاية والمستهدفة في أربع مجالات رئيسية: حالات الطوارئ، وإعادة الإدماج، والإنعاش، والحكم. وورد موجز لهذه الاستراتيجية في النداء الموحد من أجل الصومال الذي اشتركت في توجيهه وكالات الأمم المتحدة، الموجه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والذي طلب ٤٦,٥ مليون دولار من أجل البرامج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. وطلبت أيضا وكالات الأمم المتحدة فرادى ٥٤ مليون دولار إضافية لتنفيذ مشاريعها وبرامجها الخاصة. وفي النداء، أخذت الوكالات بنهج موجه إلى المناطق لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في الصومال. وبغية تحسين الفعالية من حيث التكاليف وإزالة ما يزيد عن الحاجة، تقدم ثلاثة من المشاريع المشتركة الواردة في النداء خدمات مشتركة للدعم التنفيذي للوكالات وشركائها في مجالات الأمن والسوقيات والتنسيق المشترك بين الوكالات.

٤٠ - وبشرط تمويل النداء بصورة كافية، فإن وكالات الأمم المتحدة وشركاءها على ثقة من أنها تملك وسائل معالجة حالات الإغاثة الإنسانية الطارئة. وهناك أيضا اقتناع متزايد بأنه يمكن تقديم المزيد من المساعدة في مناطق الإنعاش، لا سيما في الأجزاء الشمالية من البلد. ويوفر البرنامج المشترك للأمم المتحدة بشأن الحكم استراتيجية شاملة تعالج الهياكل الإدارية على الصعيد الإقليمي، وكذلك تقديم الدعم لعملية المصالحة الوطنية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبناء هياكل الحكم على مستوى المجتمعات المحلية. وفي استراتيجية النداء المشترك، ستوفر البرامج في مجالات حالات الطوارئ وإعادة الإدماج والإنعاش مساعدة إضافية إلى هياكل الحكم الصومالي الناشئ. وإنني أحث المانحين على تمويل مشاريع وكالات الأمم المتحدة وهذه البرامج المشتركة، التي تنطوي على مبادرات جديدة في مناطق الانتقال بغية دفعها بحسم بعيدا عن حالة الطوارئ المحتملة إلى مرحلة الانتعاش.

## رابعا - ملاحظـــات

٤١ - طلب مجلس الأمن إليّ، عند طلبه لهذا التقرير، أن أتشاور مع البلدان في المنطقة وأن أقدم توصيات عن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في إطار ولايتها لدعم الجهود السلمية الإقليمية. وكما أوضحت الفروع السابقة من هذا التقرير، فإن جهود الأمم المتحدة استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير في شكل (أ) المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام؛ (ب) تسهيل جهود الوساطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومـــال؛ (ج) التعـــاون مع المنظمـــات الإقليمية والدول المجاورة؛ (د)

الاستعراضات الدورية التي يجريها مجلس الأمن؛ (هـ) الإغاثة الإنسانية والمساعدة المقدمة من أجل الإنعاش؛ (و) الجهود الرامية إلى تحسين احترام حقوق الإنسان. وستستمر جميع هذه الجهود.

٤٢ - وقدمت الأطراف الفاعلة الإقليمية رسالة واضحة عن نوع الدعم الذي قد ترغب في الحصول عليه من الأمم المتحدة. وفي إعلانهم الرسمي الصادر في سوديري، وجه الزعماء الصوماليون النداء التالي: "إن إعادة بناء الصومال مهمة كبيرة بحيث تتطلب تقديم معونة دولية كبيرة لدعم المصالحة والإنعاش والتعمير. ونناشد لذلك المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم المساعدة اللازمة بينما نعرب عن شكرنا لجميع البلدان المانحة لتقديم معونة غوثية إنسانية لشعبنا". وأعرب الموقعون على البيان أيضا عن شكرهم للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى "لتعزيزها المستمر للسلام والمصالحة في بلدنا". ويتضمن إعلان نيروبي نداءً مماثلا.

٤٣ - وأشارت أيضا الدول والمنظمات الإقليمية التي قادت عملية البحث عن السلام إلى نوع الدعم الذي ترغب في الحصول عليه من الأمم المتحدة. وعندما ناقشتُ مسألة الصومال مع الأمين العام سالم في نيويورك في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، حث الأمم المتحدة على تقديم الدعم إلى عمليتي نيروبي وسوديري. وقدمت أيضا حكومة اثيوبيا، التي منحتها منظمة الوحدة الإفريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولاية تتعلق بالصومال، وحكومة كينيا، بوصفها رئيسة الهيئة الحكومية الدولية، إيضاحات بشأن أفكارهما عن كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة. وفي رسالة مشتركة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (انظر المرفق الثاني)، رداً على طلبي لآراء واقتراحات الحكومتين، ذكرت الحكوماتان أن "أهم دعم يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه للجهود الإقليمية لإقرار السلام في الصومال يتمثل في ممارسة الضغط اللازم على الفصائل والجماعات الصومالية لكي تبدي التزاما أكبر بالمصالحة الوطنية. وفي نفس الوقت، فإنه يتعين على الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الاضطلاع بدور في ضمان متابعة جميع الجهود المتعلقة بإقرار السلام والمصالحة الوطنية في الصومال ليس بواسطة نشر المزيد من المبادرات، ولكن عن طريق البناء على المنجزات الإيجابية التي تحققت حتى الآن". وتريان أيضا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة الخاصة بالإنعاش بطريقة متوازنة لتعزيز دعائم السلام. وفيما يتعلق بإعلاني سوديري، أكدتا "أن ما تم إنجازه في سوديري تحت رعاية البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية يعتبر كافيا ويستحق الدعم الكامل للأمم المتحدة". وأشاراتا كذلك إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تشجيع جميع الدول على الامتثال التام لالتزاماتها المتعلقة بحظر التسلح بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢).

٤٤ - وفي ضوء هذه الإيضاحات المفيدة التي قد تود الأطراف الفاعلة الإقليمية في الحصول عليها من الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن قد يود النظر في الخيارات التي جرت مناقشتها أعلاه.

ألف - تعزيز الإغاثة والمساعدة الخاصة بالإنعاش

٤٥ - تبذل الأمم المتحدة بالفعل جهوداً في ميداني الإغاثة والإنعاش وستواصل ذلك، وإذا كان يتعين توسيع نطاق هذه الجهود، فإنه سيكون من اللازم أن تساهم الدول الأعضاء بصورة أكثر سخاء مما فعلت في الماضي القريب. ووجهت الأمم المتحدة نداء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ للحصول على ٤٦,٥ مليون دولار للبرامج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة و ٥٤ مليون دولار أخرى لوكالات الأمم المتحدة فرادى. ويمكن لمجلس الأمن أن يوجه نداء ملحا إلى الدول الأعضاء للإسهام بصورة أكثر سخاء استجابة لهذه النداءات.

باء - تأمين تعاون جميع الفصائل الصومالية

٤٦ - قد يطلب مجلس الأمن إلى جميع الفصائل الصومالية أن تتعاون مع جهود منظمة الوحدة الافريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأن تعلن اعترافها بإرادة الصوماليين الممثلة في الموقعين على بياني سوديري ونيروبي وأنه لن يتسامح إزاء عدم تعاون أي فصيل مع أولئك الذين يسعون إلى سريان مفعول هذين الإعلانين.

جيم - البعثة المشتركة لتقصي الحقائق

٤٧ - مما يجدر ذكره أنه في أعقاب استعراض سابق أجراه مجلس الأمن، ناقش سلفي مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية فكرة إيفاد بعثة مشتركة لتقصي الحقائق لدراسة ما يمكن عمله لمساعدة شعب الصومال على استعادة السلام في بلده. وجرى إحراز تقدم ملموس منذ ذلك الحين على الجبهة السياسية، وذلك بفضل جهود صنع السلام التي اضطلعت بها الدول المجاورة، وليس من الجلي أنه يمكن لبعثة مشتركة لتقصي الحقائق أن تضيف في هذا الوقت إضافة ملموسة إلى جهودها. بيد أنه في حالة إشارة الأطراف الفاعلة الإقليمية في أي مرحلة من المراحل إلى أن مثل هذه البعثة المشتركة لتقصي الحقائق ستكون مفيدة، فإنه يمكن لمجلس الأمن أن يعيد تنشيط هذه الفكرة في مرحلة لاحقة.

دال - تعيين مبعوث خاص للأمين العام

٤٨ - في حالة استصواب الأطراف الفاعلة الإقليمية لهذه الفكرة، فإنني سأكون على استعداد لتعيين مبعوث خاص رفيع المستوى للصومال، ستتمثل مهمته في الاتصال بهذه الأطراف بغية دعم جهودها في مجال صنع السلام. وفي غضون ذلك سيستمر العهود بهذه المهمة إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

## هاء - الالتزام بحظر الأسلحة

٤٩ - قد يود مجلس الأمن، كما اقترحت حكومتا اثيوبيا وكينيا، أن يحث جميع الدول على الامتثال الكامل لالتزاماتها المتعلقة بحظر الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

## واو - المساعدة المالية المقدمة لجهود صنع السلام الإقليمية

٥٠ - استلزمت الجهود التي بلغت ذروتها في إعلاني نيروبي وسوديري، لا سيما الإعلان الأخير، تكبد الحكومتين المضيفتين لتكاليف كبيرة. وسيستلزم تنفيذ هذين الإعلانين، لا سيما إعلان سوديري مرة أخرى، تكبدهما وكذلك تكبد أطراف أخرى للمزيد من التكاليف الكبيرة. وإذا ما رغبت الحكومات في ذلك، فإنه يمكن لمجلس الأمن أن يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا ويمكن أن يطلب إلى الدول الأعضاء أن تساهم فيه.

٥١ - ولا أزال عند رأيي واعتقادي، وهو رأي واعتقاد مجلس الأمن، بأن أفضل الآمال لاستعادة السلام في الصومال تكمن في التفاوض بشأن تسوية سياسية تعهد بالسلطة إلى حكومة موسعة تمثل فيها جميع الفصائل الرئيسية. ومما يدعو إلى الأسف أن جميع الفصائل لم تشترك بالكامل في عمليتي نيروبي وسوديري. ولكن لن يسمح بأن يغطي هذا على حقيقة أن تقدما ملموسا قد أحرزته مؤخرا الأطراف الفاعلة الإقليمية وأن جهودها تستحق الدعم الكامل من قبل المجتمع الدولي. وتقع المسؤولية الآن على عاتق أولئك الذين يختـــارون عدم الانضمام إلى التفاوض بشأن إعلاني نيروبي وسوديري. وسيتحملون المسؤولية إذا ما استمر شعب الصومال في المعاناة. وينبغي أن يعرف شعب الصومال أن المجتمع الدولي سيواصل دعم جهود أولئك الذين على استعداد للعمل من أجل إقامة نظام جديد وسياسي سلمي في الصومال.

المرفق الأول

بيان صحفي عن الصومال

اجتمع الزعماء الصوماليون في نيروبي، في الفترة من ٩ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تلبية لدعوة من فخامة الرئيس دانييل ت. آراب موي، رئيس جمهورية كينيا، انطلاقا من سعيه المتواصل من أجل السلام والاستقرار والمصالحة في الصومال. وفي خطابه الافتتاحي، ناشد الرئيس الزعماء أن يضعوا في اعتبارهم أن الصومال، على مدى الستة أعوام الماضية، لم تكن له حكومة معترف بها دوليا، وأن الشعب الصومالي، ولا سيما النساء والأطفال، تعرض لقدر كبير من المعاناة. ووصف وجود الزعماء الصوماليين في نيروبي بأنه دليل على ما يوليه الزعماء من عزم وجدية للسعي من أجل السلام والمصالحة والتوصل إلى تسوية دائمة للمشكلة الصومالية.

وبعد أن قام الزعماء الصوماليون بإجراء المناقشات وتبادل الآراء بصورة مستفيضة، ورغبة منهم في تعزيز السلام الدائم والاستقرار في الصومال، توصل الزعماء الصوماليون إلى التفاهم التالي:

- حث فخامة الرئيس دانييل ت. آراب موي الزعماء الصوماليين على فتح خطوط الاتصال، وهم الآن يجرون محادثات مع بعضهم البعض.

- إعلان وقف الأعمال العدائية، بما في ذلك الحملات الدعائية من خلال وسائط الإعلام، على أن يتم ذلك فورا.

- السماح بحرية حركة الأشخاص في العاصمة مقديشو، وإزالة جميع حواجز الطرق المؤدية من منطقة إلى أخرى.

- تيسير تسليم المعونات الإنسانية إلى الشعب الصومالي.

- تعهدوا بمواصلة الحوار في الصومال من أجل عملية للسلام، والحفاظ على وحدة الصومال وسيادته وسلامته الإقليمية.

- حثوا الرئيس دانييل ت. آراب موي على مواصلة جهود الوساطة، وطلبوا منه مقاومة أي عمل خارجي يستهدف زعزعة استقرار الصومال والتدخل في شؤونه الداخلية.

- اعترف الزعماء الصوماليون، مع الامتنان، بالدور الذي يواصل الرئيس دانييل آراب موي القيام به من أجل تعزيز عملية السلام والمصالحة في الصومال بالاشتراك مع زعماء منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية).

- أعربوا عن رفضهم الشديد لأي محاولة للشروع في مفاوضات ثنائية قد تؤدي إلى تشتيت أو تحويل الاهتمام عن عملية السلام في الصومال أو إلى تقويضها.

- دعوا المجتمع الدولي إلى زيادة تأييده لهم في هذه الجهود.

وأعرب الزعماء الصوماليون ووفودهم عن عميق امتنانهم وتقديرهم لما أبداه الرئيس دانييل ت. آراب موي من اهتمام أخوي بشعب الصومال، ولما لقيه الوفد الصومالي من كرم ضيافة في العاصمة الكينية، وللمعاملة الطيبة التي يلقاها اللاجئون الصوماليون في كينيا.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، موجهة الى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية من ممثلي اثيوبيا وكينيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بالإشارة إلى الرسالتين المؤرختين ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الموجهتين منكم، وتطلبون فيهما آراء ومقترحات حكومة كل منا بشأن ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من دعم للجهود الإقليمية من أجل إحلال السلام في الصومال.

وفي هذا الصدد، فإنه يشرفنا كذلك أن نحيل إليكم الآراء والاقتراحات التالية من حكومتينا.

لقد قامت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في اجتماع القمة الأخير، المعقود في جيبوتي، يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بوضع مبادئ توجيهية لما ستبذله من جهود من أجل إحلال السلام في الصومال. كما أعربت هذه الدول عن أملها في أن تعتبر هذه المبادئ التوجيهية ذات نفع من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، التي تواصل إسهامها من أجل إحلال السلام في الصومال.

وهذه المبادئ التوجيهية هي كالتالي:

١ - إن السعي من أجل إحلال السلام والمصالحة الوطنية هو، في المقام الأول، مسؤولية الصوماليين أنفسهم، وإن دور الآخرين، بما في ذلك بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، هو الإعانة في هذه الجهود وتقديم المساعدة بشكل ملموس في تنفيذ الاتفاقات التي يبرمها الصوماليون.

٢ - ضرورة أن تكون الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين الصوماليين بشأن المصالحة الوطنية وبشأن إنشاء سلطة مركزية، وحكومة في نهاية المطاف، اتفاقات شاملة قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على أنه على الرغم من أنه قد لا يكون بالإمكان دائما إشراك جميع الفصائل في المرحلة الأولية لأي اتفاق بشأن الخطوات المتخذة نحو تحقيق المصالحة الوطنية، فإنه من الضرورة بمكان أن ينص دائما على أن يتم، في نهاية المطاف، إدراج جميع الفصائل والجماعات في هذه العملية. وينبغي ملاحظة أن مبادرة سوديري أولت الاعتبار على النحو الواجب لهذا المبدأ.

٣ - ضرورة التنسيق بشكل وثيق ليس فقط فيما بين بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولكن أيضا بين جميع مَن يعملون من أجل إحلال السلام في الصومال.

ولا بد من التشديد التام على أهمية هذا المبدأ، بالنظر إلى أن عددا من الفرص قد ضاعت في الصومال منذ عام ١٩٩٣ لأن مختلف الأطراف كانت تعمل لأغراض متعارضة، دون قصد في أغلب الأحوال.

ولا ينبغي السماح بأن يستمر الأمر على هذا النحو. وينبغي الإعلان، بصراحة تامة، أنه لوقت طويل، منذ عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥، لم يكن هناك تنسيق وتعاون، على نحو كاف، بين بلدان الهيئة الحكومية الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية، من ناحية، والأمم المتحدة، من ناحية أخرى، بشأن مسألة الصومال. وإننا بالفعل نلاحظ بعض التغير نحو الأفضل في هذا الصدد. ونأمل في أن يتعزز هذا التغير أكثر من ذلك في المستقبل. وهذا الطلب، في حد ذاته، يبرهن على مدى تغير الأمور في اتجاه إيجابي، ونحن على يقين بأن الأمر سيكون جد مختلف بالنسبة للصومال إذا ما وحدنا كلمتنا.

وبناء على ذلك، فإننا نود أن نكرر التأكيد على أن أهم دعم يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه للجهود الإقليمية من أجل إحلال السلام في الصومال سيكون عن طريق ممارسة الضغوط اللازمة على الفصائل والجماعات الصومالية لكي تظهر مزيدا من الالتزام بالمصالحة الوطنية. وفي الوقت ذاته، فإن للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، دورا هاما يتمثل في ضمان متابعة جميع الجهود من أجل إحلال السلام والمصالحة الوطنية في الصومال ليس عن طريق زيادة الاسهاب في المبادرات، ولكن عن طريق الاعتماد على الانجازات الإيجابية التي تحققت حتى الآن.

وفي رأينا أنه ما دام إعلان سوديري المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، واتفاق نيروبي المؤرخ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، يوفران أساسا وطيدا لتحقيق انفراج نحو إحلال السلام في الصومال، فإن توجيه رسالة واضحة من جانب جميع مَن يعنيهم الأمر، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى جميع الفصائل الصومالية بأنه يتعيَّن عليها الانضمام إلى هذه العملية، سيكون من شأنه، في نهاية المطاف، أن يهيئ قوة الدفع اللازمة لعملية إحلال السلام في الصومال.

٤ - وإننا نرى أن أحد أهم مجالات الدعم التي يمكن للأمم المتحدة أن توفرها للجهود الإقليمية من أجل إحلال السلام في الصومال يتمثل في قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة من أجل الانعاش في الصومال بطريقة يتم تحديدها بصورة جيدة يكون هدفها الواضح هو تعزيز القوى المناصرة للسلام في ذلك البلد. ويشكل هذا المبدأ الرابع من المبادئ التوجيهية التي شدد عليها رؤساء دول أو حكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وإذا وجهت المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة نحو تيسير عملية السلام وتوسيع نطاق القوى المناصرة للسلام في البلد، ستكون هناك حاجة أيضا، في هذا المقام، إلى التعاون الوثيق بين بلدان الهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة.

وإننا، بعد أن تدارسنا في الأمر، نرى أننا لو واصلنا جهودنا من أجل إحلال السلام في الصومال على أساس المبادئ التوجيهية المحددة أعلاه، فقد نهيئ بذلك الظروف اللازمة لتحقيق انفراج في الصومال.

ونود التأكيد على أن ما تحقق في سوديري برعاية بلدان المنظمة الحكومية الدولية هو إنجاز شامل بما فيه الكفاية لكي يحظى بالتأييد التام من جانب الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يلزم التأكيد على أن اثيوبيا، بما لها من ولاية أناطتها بها منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية لمتابعة التطورات في الصومال، وكينيا، بوصفها الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية، تعملان معا في تشاور وثيق وفقا لما قرره مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعقود في جيبوتي. ولذلك، فإنه من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة بدور حفاز لضمان توفير تأييد دولي فعال للجهود الإقليمية لإحلال السلام في الصومال. ويمكن أن يكون هناك بعدان، سياسي واقتصادي، للدور الداعم الذي قد يتسنى للأمم المتحدة أن تقوم به. وينطوي الدعم السياسي على إيجاد توافق في الآراء بشأن ضرورة ضمان نجاح العملية الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظهر تأييده لعملية إحلال السلام في الصومال عن طريق توفير المساعدة الإنسانية والاقتصادية اللازمة التي ستكون حافزا هاما على تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال.

وفيما يتعلق بمسألة حظر الأسلحة المفروض على الصومال، فإنه من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة تشجيع جميع الدول على المراعاة التامة لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢).

(توقيع) نجوغونا م. ماهوغو
السفير
الممثل الدائم لجمهوريـــة كينيا لدى
الأمم المتحدة

(توقيع) بيرهانيمسكل نيغا
القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة
جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الاتحادية
لدى الأمم المتحدة

- - - - -